المستخلص

استهدف الباحث من دراسته هذه الى موائمة التشريعات الوطنية للنصوص الدولية لمكافحة الكسب غير المشروع من خلال تسليط الضوء على هذه الجريمة داخلياً ودولياً، من خلال الآتي:

- ايراد تشريعات تجرم افعال الكسب غير المشروع في الدول المنضمة تحت لواء الاتفاقية تتوائم وخطورة هذا الفعل.
- تعزيز دور الاتفاقية واهميتها فيما يتعلق بالنصوص التي تجرم الاثراء غير المشروع.
- حث المجتمع الدولي على وضع الاتفاقيات من هذا النوع موضع التنفيذ والخروج من الاتفاقات النمطية البروتوكولية التي تبقى حبراً على ورق.

استخدم الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي بطريق الوصف والتحليل للنصوص التشريعية (الاتفاقات الدولية والنصوص الدستورية والقانونية)التي عالجت جريمة الكسب غير المشروع، **فضلاً عن استخدامه للمنهج المقارن** في بعض الجوانب المتفرقة حيثما دعت الضرورة لذلك.

تناولت خطة الباحث في دراسته الى ماهية الكسب غير المشروع والطبيعة القانونية للجريمة وخصائصها وآثارها، بكونها جريمة مستقلة او مرتبطة بجرائم فساد، فضلاً عن تطرقه الى الاساس القانوني لهذه الجريمة، محلياً ودولياً كالولايات المتحدة الامريكية وكندا والمملكة المتحدة، والادوار التي تمثلت بها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير في مكافحتها لجريمة الكسب غير المشروع. كذلك تطرق الباحث الى الاستجابة الوطنية للنصوص الدولية المتعلقة بهذه الجريمة (تشريعياً، دستورياً، قانونياً، واجرائياً) ، والتحديات المتعلقة بالاتفاقية والاسباب المتعلقة بالدولة الطرف.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات كان أهمها:

- ضرورة وضع الية صارمة لتنفيذ الاتفاقية مبنية على نصوص اتفاقية ملزمة .
- لا بد من وضع معايير فعاله لبيان مقدار الزيادة غير المبررة.
- واقترحت الدراسة الى تعديل النص الموجود في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 المعدل بحيث جعل المعيار الزيادة الكبيرة بدلا من الزيادة التي تزيد عن عشرون بالمئة لمنح سلطة تقديرية للجهة الرقابية والمحكمة المختصة